

الشراكة المتوسطية ضمن الرؤية الاستراتيجية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحقيق الاستقرار في المتوسط

The Mediterranean Partnership and the OSCE's Strategic Vision for Stability in the Region



طالب الدكتوراه/ بورقبة عيسى^{1،2}

PhD(c)/ Bouregba Aissa

¹ جامعة وهران 2، (الجزائر)

University of Oran 2, (Algeria)

² المؤلف المراسل (author correspondent): bouregbaaissa69@hotmail.com

تاريخ النشر: 2024/04/28

تاريخ القبول للنشر: 2024/04/03

تاريخ الاستلام: 2024/01/14



ملخص: ¹ اللغة العربية: د. / عفاف طريلي (جامعة الوادي) ² اللغة الإنجليزية: د. / سعيدة زارة (جامعة الجزائر 2)

ملخص:

تهدف الشراكة المتوسطية ضمن الرؤية الاستراتيجية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، انطلاقاً من أنها تشكل فضاءً جيوسياسياً وجيو إستراتيجياً بالغ الأهمية ضمن المنظور الاستراتيجي للعديد من القوى الكبرى سواء كانت قريبة أو بعيدة منه جغرافياً. من جانب آخر يتعين الإشارة إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعتبر جهة رئيسية في تنسيق وتفعيل هذه الشراكة وتعزيزها، قياساً بالتحويلات العميقة التي طرأت على التوازنات الاستراتيجية العالمية الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، علماً أن تلك التحويلات طالت البنى الهيكلية للنظام الدولي بعد زوال المعسكر الشيوعي وتفكيك حلف وارسو الذي كان منافساً للحلف الأطلسي، علاوة على ذلك طالت التحويلات البعد القيمي بتراجع الصراع الإيديولوجي وتعويضه بأطروحات جديدة مثل صدام الحضارات وتحالف الأديان وغيرها، ذلك ما أضفى على مفهوم الشراكة المتوسطية طابعاً إيجابياً مقارنة بتلك الطروحات السلبية، من خلال تركيزها على آليات الحوار والتعاون والشراكة وبناء الثقة بين الدول المشاركة، بهدف مجابهة التهديدات والتحديات الأمنية المتباينة الأبعاد بالشكل الذي يُرسي أسس قوية للاستقرار وتحقيق الأهداف المشتركة في المتوسط.

الكلمات المفتاحية: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ الرؤية الاستراتيجية؛ التحويلات الهيكلية والقيمية للنظام الدولي؛ التوازنات الاستراتيجية العالمية الكبرى؛ الاستقرار في المتوسط؛ الحوار والتعاون.

Abstract:

The Mediterranean Partnership, within the strategic vision of the Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), aims to achieve stability in the Mediterranean region. This is based on the fact that the region

constitutes a very important geopolitical and geostrategic space within the strategic perspective of a number of major powers, whether close or geographically distant from it.

As a matter of fact, it must be noted that the OSCE is considered a major body in coordinating, activating, and strengthening this partnership, in comparison with the profound transformations that occurred in the major global strategic balances in the post-Cold War period. These transformations affected the structural components of the international system after the demise of the communist camp and the dismantling of the Warsaw Pact, which was a competitor to the Atlantic Alliance. In addition, the transformations affected the value dimension, with the decline of the ideological conflict and its replacement with new proposals, such as the clash of civilizations and the alliance of religions. This is what gave the concept of the Mediterranean partnership a positive character compared to those negative proposals. Through its focus on mechanisms of dialogue, cooperation, partnership, and confidence-building among participating countries, the OSCE aims to confront and combat security threats and challenges of varying dimensions in a way that establishes strong foundations for stability and achieves common goals in the Mediterranean.

Key words: Organization for Security and Cooperation in Europe; strategic vision; Structural and value transformations of the international system; major global strategic balances; stability in the Mediterranean; dialogue and cooperation.

مقدمة:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط مجال جيوسياسي ذو أهمية استراتيجية كبيرة، يعرف تبايناً مميزاً للثقافات والتحديات والرؤى الأمنية. تأتي الشراكة المتوسطية منذ إنشاء فريق الاتصال لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في قمة بودابست المنعقدة عام 1994 ضمن الأجندة الاستراتيجية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كأداة حيوية لتحقيق الاستقرار في المنطقة المتوسطية.

تهدف الشراكة المتوسطية إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين أطراف المنطقة المتوسطية، وتشمل أبعاداً متعددة "أمنية، سياسية، اقتصادية، بيئية، ثقافية - اجتماعية..."، كمسار عملياتي تعاوني من شأنه أن يوطد أرضية الاستقرار والتعاون المتبادل لتحقيق تطور علائقي ايجابي مستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ستستكمل هذه المقالة استكشاف الجوانب المختلفة لدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق أهداف الشراكة المتوسطية، وفي تعزيز الاستقرار في المنطقة، باعتبارها تعكس التزاماً قوياً بالتعاون الاقليمي، وتُمثل مساحة حقيقية لتبادل المصالح وتعزيز السلم.

الإشكالية: بناء على ما تقدم، تتمحور إشكالية الدراسة حولما يلي:
كيف يُمكن أن تُساهم الشراكة المتوسطية في إطار أدوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على
مواجهة التحديات الأمنية وتعزيز الاستقرار في المتوسط؟

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي المعتمد عادة في مجال
الدراسات السياسية الدولية، إلى جانب استخدام المقاربة الجيوسياسية قصد فهم التفاعلات
والرهانات الصلة بمفهوم الشراكة المعتمد لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تجاه الفضاء
الجيوسياسي المتوسطي.

محاور الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: المنطلقات التوجيهية والمحددات الهيكلية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

المحور الثاني: التحديات والتهديدات في الفضاء الجيوسياسي المتوسطي؛

المحور الثالث: الشراكة كأساس لإدراج المتوسط ضمن أولويات منظمة التعاون والأمن في أوروبا.

الخاتمة

المحور الأول:

المنطلقات التوجيهية والمحددات الهيكلية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تشكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساحة الحوار الذي يغطي مجموعة واسعة من القضايا
وتوفر إطارا للعمل المشترك بهدف تحسين ظروف حياة الأفراد والشعوب، من خلال انتهاج مقاربة شاملة
تتناول المسألتين السلم والأمن وفق أبعاد متعددة (السياسي - العسكري، الاقتصادي - البيئي والبشري)
وبفضل النطاق الجغرافي الواسع.

أكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لاسيما خلال فترة التثامها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في
أوروبا، على دعمها السلم ومنع نشوب الصراعات والنزاعات المسلحة، وعلى اهتمامها بإدارة الأزمات وبناء
السلم وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، بواسطة مؤسساتها وجموع الخبراء الذين يتعاملون معها في عدد
من المجالات ذات الصلة بالإرهاب وانتشار الأسلحة وأنماط الحوكمة والأمن والطاقة والاتجار بالبشر
وإرساء الديمقراطية، وحرية وسائل الإعلام وحماية الأقليات وغيرها من المواضيع والقضايا.

○ الخلفية التاريخية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تتألف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من 57 دولة من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، وتعدّ أكبر
منظمة أمنية إقليمية في العالم (David J. Galbreath, 2008, p. 105)، تعمل حسب ما تتضمنه وثائقها
الأساسية على الاسهام في تحقيق الاستقرار والسلم ودعم الديمقراطية عن طريق الحوار وتفعيل القيم
المشتركة، وكذا عن طريق أنشطة ملموسة لها تأثير دائم على سائر الأحداث.

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أنّ أصول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعود تحديدا إلى
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في السبعينيات، وبروز ما عرف بوثيقة هلسنكي الختامية (L'Acte

final d'Helsinki سنة 1975م، كما ارتبطت أصولها أيضا بمسار إنشاء لجنة حقوق الإنسان ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمن للتعاون في مجال حقوق الإنسان أوروبا، إلى أن إستقر الأمر حول فكرة استحداث "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"، الذي اعتبر إبان الحرب الباردة بمثابة محفل متعدد الأطراف للحوار والتفاوض بين الكتلتين الشرقية والغربية.

أرست وثيقة هلسنكي الختامية الموقعة بتاريخ 1 أغسطس 1975م، المبادئ الأساسية العشرة التي تحكم سلوك الدول تجاه بعضها البعض وتجاه مواطنيها، (la sécurité et la coopération en Europe, 1975) والتي تعدّ أيضا بمثابة الأساس الذي تعمل وفقه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما تحتوي وثيقة هلسنكي الختامية على عدد من الالتزامات الرئيسية بشأن المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية وحقوق الانسان.

استمر العمل منذ عام 1975 م وحتى أواخر الثمانينيات وفق منطق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حول القضايا التي تتعلق بالأمن والاقتصاد والسياسة الدولية، سيما ما تعلق بتجاذبات الحرب الباردة وما تعكسه من انقسام بين معسكرين متصارعين أيديولوجيا وعسكريا في عديد مناطق النفوذ على الجغرافية العالمية.

فرضت التحوّلات الدولية مع بداية بروز بوادر نهاية الحرب الباردة التوجه إلى دورة جديدة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ذلك ما تمّ بمناسبة إنعقاد قمة باريس في نوفمبر 1990، تمخّض عن أشغالها ما اصطلح عليه بـ "ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة"، الذي أكّد على ضرورة التكيف مع التحوّلات العالمية الكبرى الأمر الذي مكّن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من لعب دورٍ أكبر في إدارة عمليات حفظ السلام ومواجهة التحديات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

كما أوجدت في تلك الفترة العمليات الميدانية الأولى عقب تفكك يوغوسلافيا السابقة (السنة) وبرز نزاعات من نوع جديد على إثر تفكك الاتحاد السوفييتي كان مسرحها أوروبا، بدأت عملية التفكير في كيفية التعامل مع هذا الفراغ جيوسياسي- الاستراتيجي، وأولوية العمل على ملئه، ممّا جعل مسألة التوسّع نحو أوروبا الشرقية حتمية لا مفرّ منها، الأمر الذي ألزم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على إدخال تعديلات جوهرية في وثيقة هلسنكي الختامية التي تم اعتمادها في خضم الحرب الباردة (Ghebali, 2008)، وهو ما شكّل نقطة تحوّل تاريخية، حيث لأول مرة اضطرت القوى الغربية الكبرى- الو. م. أ كقوة عظمى- لإبداء استعدادها للتعاون في مختلف المجالات، ليتحوّل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في عام 1994م، إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

فرض الواقع الدولي الجديد على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توخي المرونة في التعامل مع الفضاءات الجيوسياسية المتواجدة خارج أوروبا، وقبول فكرة التعاون وتكوين الشراكات مع دول أخرى غير أوروبية من أجل التصديّ للتحديات والتهديدات المشتركة وكذا التنسيق حول القضايا ذات الصلة بالسلام العالمي.

من هذا المنطلق، يظهر أنّ مسار هلسنكي وتطوّره، من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد مرّ بمراحل بارزة ارتبطت بالتاريخ المعاصر لأوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتأثر كثيراً بتداعيات مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، حيث يُظهر على وجه الخصوص أنّ أهداف المؤتمر في بدايته خلال سنوات الحرب الباردة اقترنت ضمنياً بمدى تأثيره كأداة للانفراج بين الشرق والغرب، ثم تحوّلته إلى منظمة ذات مهام جديدة وعابر إقليمية (Transrégionales) بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، مُركّزة اهتماماتها على إقليم أوروبا الشرقية باعتباره يندرج ضمن المجال الحيوي القريب للدول الأعضاء في المنظمة، ثم وسّعت لاحقاً من مجالات وفضاءات اهتماماتها وفق التحولات الدولية المتعاقبة وهو ما يظهر جلياً في ادراج منطقة المتوسط ضمن تصوّراتها الجيوسياسية و الجيو-أمنية اللاحقة (Helsinki, 1992).

○ البناء الهيكلي والمسار العملي للمنظمة:

تعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة فريدة من نوعها، كونها لا تستند إلى معاهدة تأسيسية دولية وليس لها شخصية قانونية مستقلة، وتتطلب عملية إصدار قراراتها توافقاً في الآراء بين الدول الأعضاء السبع والخمسين، وهي قرارات ليست ملزمة قانوناً بل تكون ملزمة سياسياً فقط. فالمنظمة تتوفّر على عدد من الأجهزة والهيكل التي تساعد على أداء مهامها وتحقيق أهدافها (OSCE, 2014)، وهي ممثلة فيما يلي:

1. أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقدم الأمانة العامة، التي يوجد مقرها في فيينا ولها مركز في براغ، الدعم التنفيذي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بقيادة الأمين العام.

2. الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تتألف الجمعية البرلمانية للمنظمة من 323 برلماناً من بلدان تغطي منطقة جغرافية ممتدة من فانكوفر إلى فلديفوسطوك، ويقع مقر أمانتها الدولية في كوبنهاغن، وهي بمثابة منتدى للدبلوماسية والنقاش مخصّص للبرلمانيين، وأهم ما تتولاه الجمعية أنها تقود بعثات مراقبة الانتخابات، وتعزز التعاون الدولي لضمان الالتزامات المتعهد بها بشأن الحقوق السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان. وتقوم الجمعية أيضاً بتطوير وتعزيز آليات منع نشوب الصراعات وحلّها، وتساهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في الدول المشاركة، وتحقيق الشفافية والمساءلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما تصاغ في دوراتها السنوية توصيات عملية كثيرة موجهة للأطر الحكومية في المنظمة، ويركز الممثلون الخاصون للجمعية على مسائل عديدة تشمل التعاون على مستوى الحدود والأقليات القومية والأقاليم من أفغانستان إلى جنوب القوقاز. وتنظم الجمعية أيضاً زيارات ميدانية للبرلمانيين، فضلاً عن إرسال بعثات لتقصّي الحقائق، وتقيم صلات وثيقة مع الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وغيرها من المنظمات.

3. المفوضية السامية (والمفوض السامي) لمنظمة الأمن والتعاون المكلف بشؤون الأقليات الوطنية

يلاحظ أنّ هذا الهيكل مزدوج الطبيعة حيث قد يشغله رجل أو امرأة (المفوضة أو المفوض)، ومجال تدخلهما يكون في حالة ما إذا تبين أنه من المرجح أن تتصاعد التوترات المتعلقة بالأقليات إلى حالة نزاع مسلح، وينطوي جزء كبير من نشاطه اليومي على تحديد أسباب التوترات والصراعات الإثنية ومعالجتها، ويهتم المفوض السامي بالجوانب القصيرة الأجل والجوانب الهيكلية الطويلة الأجل المتعلقة بالتوترات أو الصراعات الإثنية والعرقية.

يندرج ضمن صلاحياته مساعدة الدول المشاركة التي لم تف بالتزاماتها السياسية أو بمعاييرها الدولية بتقديم التحليل والتوصيات. وتنشر اللجنة استناداً إلى خبرتها، توصيات موضوعاتية ومبادئ توجيهية وإرشادات بشأن القضايا المشتركة وأفضل الممارسات، كما تقدّم المفوضة السامية الدعم الهيكلي من خلال المشاريع الصغيرة التي تهدف إلى ضمان استدامتها من خلال الاهتمام بالاعتبارات المحلية (Victor, 1993, p. 51-72).

4. مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة

يقدم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعم والمساعدة ومشورة الخبراء إلى الدول المشاركة، والمجتمع المدني لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وقيم التسامح وعدم التمييز (Institutions and Human Rights). يتولّى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أيضاً مراقبة الانتخابات ودراسة التشريعات وإسداء المشورة للحكومات بشأن سبل إنشاء المؤسسات الديمقراطية وإدامتها، كما يشرف على تنظيم برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والمسؤولين عن تطبيق القانون والمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

5. ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الاعلام

يمكن تقسيم أنشطة الممثل إلى مجموعتين لرصد التطورات في حالة وسائل الإعلام كجزء من مهمة الإنذار المبكر وتقديم المساعدة إلى الدول المشاركة في الوفاء بالتزاماتها بما يتصل بحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام. وفي سياق هذه الأنشطة، يسعى بصفة خاصة إلى ضمان سلامة الصحفيين، والإسهام في تطوير التعددية الإعلامية، والتشجيع على إلغاء تجريم التشهير، مكافحة خطاب الكراهية مع الحفاظ على حرية التعبير، وتقديم مشورة الخبراء بشأن تنظيم وسائل الإعلام وتشريعاتها، وتعزيز حرية استخدام الإنترنت والمساعدة في الانتقال إلى البث الرقمي.

كما يعقد الممثل مؤتمرات إعلامية إقليمية سنوية تجمع الصحفيين وممثلي المجتمع المدني والحكومات، وكذلك أعضاء الأوساط الأكاديمية لمناقشة القضايا الراهنة المتعلقة بحرية وسائل الإعلام.

6. محكمة التوفيق والتحكيم

تعتبر الهيئة بمثابة الآلية الرئيسية التي تضطلع بمهمة التوفيق، أي ما يعني اقتراح طرق للتسوية على الدول الأطراف في نزاع ما، ويجوز لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تُنشِط هذه الآلية من جانب واحد في نزاع بينها وبين دولة أو أكثر من الدول الأطراف الأخرى. يقدم مجلس التوفيق في نهاية عمله تقريراً وتوصيات إلى الطرفين، ثم يكون أمامهم 30 يوماً ليقرروا قبولهم أم لا، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال هذه الفترة، وقرر الطرفان اللجوء إلى التحكيم على مستوى هيئة تحكيم متخصصة يكون قرارها ملزماً قانوناً.

تنصوي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على 17 بعثة ميدانية، يتم نشرها بناء على دعوة من الدولة المشاركة المعنية، وتشمل أنشطتها الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، فضلاً عن إعادة بناء الثقة بعد انتهاء الصراع، مثلما كان الحال مع مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Tardy, 2009, p. 137-153)، حيث تولّت مجموعة مينسك، جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإيجاد حلٍّ سلمي للصراع في "منطقة ناغوني - كارا باخ"، وشارك في رئاستها الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة.

المحور الثاني:

التحديات والتهديدات في الفضاء الجيوسياسي المتوسطي

شهد مفهوم الأمن تحولاً عميقاً من حيث مسلماته وأبعاده ومستوياته التحليلية، على ضوء التطورات والتغيرات الجذرية "القيمية، البنيوية، الموضوعية" في البيئة الأمنية العالمية، حيث لم يعد الأمن مقتصرًا على الدفاع العسكري بل اتسع نطاقه ليشمل مجموعة واسعة من التحديات والتهديدات المتباينة.

ولعلّ أبرز ما عكسه التحول في مفهوم الأمن التغيرات في العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، التي ارتبطت أساساً بمفاهيم الأمن الاقتصادي والسيبراني والبيئي والطاقي... تنم عن أبعاد أمنية تطرح بدورها تحديات وتهديدات أمنية على الأمن الشامل للدول، وتُدرس كمداخل تحليلية بمستويات ثلاث "وطني، إقليمي، دولي"، تُركّز على توطيد الاستقرار والتنمية المستدامة وتعزيز التعاون الإقليمي/الدولي لمواجهة هذه التحديات والتهديدات (عبد الفتاح، 2019، الصفحة 116-131).

وباستخدامنا لمصطلح الفضاء المتوسطي فذلك للحديث عن مجال جيوسياسي واسع تظهر أهميته من عدة زوايا، بداية بالمعيار الجغرافي الذي يُظهر لنا البحر المتوسط كمساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي آسيا، إفريقيا، أوروبا ثم يليه المعيار الاستراتيجي الذي ينم بدوره عن تباين اسقاطات لعبة القوة والطاقة والجيواستراتيجية للقوى الكبرى والعظمى في حوض المتوسط، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية وسياسية للعلاقات بين الأطراف الدولية في المتوسط، وهو ما يُشير إلى وجود علاقات

تعاون تجعل مجموعة من الدول غير متوسطة بالمعيار الجغرافي مرتبطة بالدول المتوسطية تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط على غرار الأردن، موريتانيا، البرتغال، دول الخليج العربي. هذه الاعتبارات وغيرها، جعلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تولي أهمية متنامية بالمنطقة، لاسيما في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، لما لها من أثر إقليمي متوسطي شامل، وهو ما يصنف ضمن التهديدات العابرة للحدود، (صبرينة، 2021) على غرار "التغيرات المناخية، والإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، الجريمة السيبرانية والاتجار بالبشر، المخدرات والأسلحة الخ...".

هذه التهديدات التي تجاوزت الاهتمام الأمني القطري إلى أولوية التعاطي الأمني الإقليمي والدولي معها في الوقت الراهن، لاسيما في ظل التقارب الجيوسياسي لأقاليم الجغرافية العالمية، على غرار التقارب الجغرافي بين أقاليم المتوسط وإقليم الساحل الأفريقي، وما يطرحه الأمر من تصاعد تهديد الهجرة غير الشرعية كأولوية ضمن الأجندة الأمنية المتوسطية، هذا ما أكدّه الباحث "ديديبيغو": "أن الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا". (طاهروسامي، 2020، الصفحة 78-98).

من هذا المنطلق، فالأمر بات يتعلّق بتهديدات أمنية جديدة فرضت تصوّرا مفاهيميا وعمليا جديدا للأمن لدى الدول الأوروبية، مما دفع بها للتفكير والعمل على تعزيز روابط التعاون بين الدول وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإشراك المجتمع المدني، لتضحي هذه التغيرات مرتبطة بالفلسفة التي تضبط أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث وسعت من مفهوم التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والإحدى عشرة دولة شريكة في البحر الأبيض المتوسط وآسيا، وشرعت في توسيع النطاق الجغرافي لمجالات تدخلها من خلال إدراج منطقتي المتوسط وآسيا بمناسبة اجتماع القمة بأستانا في ديسمبر 2010.

على هذا الأساس، تمّ إدراج مسألتَي حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمن إهتمامات وإختصاصات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتجعل من ذلك أساس الشراكات مع الأطراف الخارجية، حيث تساعد الدول التي أقامت معها شراكة على بناء المؤسسات الديمقراطية، وتشجيعها على إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة، لضمان احترام حقوق الإنسان وحرية وسائل الإعلام وسيادة القانون، تعزيز التسامح وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين... الخ.

علاوة على منطق الشراكة، طوّرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مسألة توظيف ما يصطلح عليه بالعمليات الميدانية سيما في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية والقوقاز وجنوب ووسط آسيا، وهي عمليات ميدانية يتم استحداثها بناء على دعوة من البلد المضيف ومأموريتها تتم بتوافق بين المنظمة والدول المشاركة فيها، وتشمل هذه العمليات الميدانية تقديم الدعم إلى البلدان المضيضة لتعزيز قدراتهم، من خلال المشاريع التي تستجيب لاحتياجاتها الخاصة في المجالات المشار إليها أعلاه.

كما أدرجت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضمن منطقتها للشراكة مسألة حلّ النزاعات التي تحدث في منطقتها أو بالقرب منها، من خلال سعيها جاهدة لتوفير إطار يُسهّل الوصول إلى مفاوضات ثم

تسوية سياسية شاملة للنزاعات، على سبيل ما قامت به مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل البحث عن حل سلمي في نزاع ناغوني-كارا باخ HAUT Karabakh.

المحور الثالث:

الشراكة كأساس لإدراج المتوسط ضمن أولويات منظمة التعاون والأمن في أوروبا

منذ إنشاء فريق الاتصال لمنطقة البحر الأبيض المتوسطي مؤتمر قمة بودابست المنعقد في عام 1994م، تطور الاهتمام بالبعد المتوسطي ضمن التوجهات الحديثة لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، لتبرز بشكل واضح أهمية وألوية شراكة البحر الأبيض المتوسط بإعتباره مركز للتنسيق والحوار والتعاون من أجل السلم والاستقرار في أقاليم منطقة المتوسط وخارجها، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات ذات الصلة بالشركاء، الأمر الذي تولد عنه في سنة 2011م صدور قرار عن المجلس الوزاري تحت رقم 11/5 بشأن الشراكة المعتمدة في فيلنيوس (OSCE, 2014).

من جهة أخرى، من الضروري التذكير بالمسار التاريخي الذي تمّ فيها بناء العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تعود إلى أصول المنظمة لتتطور وتنضج طوال تاريخها، بداية بانعقاد المجلس الوزاري لروما في عام 1993م، أين دعت المنظمة كل من "الجزائر، مصر، المغرب، تونس وإسرائيل" إلى إقامة علاقات أوثق وأفضل تنظيماً مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ثم تطوّرت علاقات التعاون من خلال دعوتهم الحضور لمجموعة من أنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كاجتماعات المجلس الوزاري، والمؤتمرات الاستعراضية، وحلقات دراسية واجتماعات خاصة أخرى ذات أهمية خاصة.

كما لعبت وثيقة مؤتمر قمة بودابست لعام 1994م دوراً هاماً في تطور مفهوم ومحتوى الشراكة المتوسطية لدى المنظمة، وهو ما يمثل في الواقع نقطة تحوّل في العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائها في المتوسط.

ومنذ صدور إعلان لشبونة في عام 1996م إلى إعلان مدريد الوزاري بشأن شركاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2007م، تمّ استحداث عدد من الوثائق الهامة التي مهّدت الطريق أمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تعزيز إطار الحوار والتعاون بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي خضم التغيّرات الداخلية التي شهدتها دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، في سياق تداعيات ما عرف إعلامياً بالربيع العربي تفاقمت أهمية تعزيز الشراكة المتوسطية بأدوار من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإعادة ارساء الممارسات الصحيحة للديمقراطية والاستقرار - على حد تعبير المنظمة - وانطلاقاً من التجارب الخاصة لبلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال التحوّل الديمقراطي، تبين لهم خلال رئاسة ليتوانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 2011م أنه لا يمكن البقاء كمتفرجين سلبين إزاء ما وصفوه "بالربيع"، وبعد مناقشة داخلية حول كيفية مساعدة المنظمة لشركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط قرّر اجتماع مجلس الوزراء في فيلنيوس تقوية الشراكة من أجل التنمية

المستدامة توسيع نطاق الحوار، وتكثيف المشاورات السياسية، عن طريق تعزيز التعاون العملي ومواصلة تقاسم أفضل الممارسات والخبرات المكتسبة في تطوير مفهوم الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة، وفق الأبعاد الثلاثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وطبقاً للاحتياجات والأولويات التي حددها الشركاء.

استمر هذا التوجه بعد اجتماع فيلنيوس، حيث تمّ وضع قائمة بالمواضيع والمشاريع التي بدت مثيرة للاهتمام بشكل خاص لشركاء منطقة المتوسط بالتعاون الوثيق معهم. ومنذ ذلك الحين، شرعت الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عدّة برامج ممولة من طرف صندوق الشراكة وترتبط مباشرة بالمجالات المقترحة ضمن الأبعاد الثلاثة.

في ذات السياق وخلال رئاستهما سنة 2014 منتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عملت كل من "مالطا وموناكو" على ترقية منطقة البحر الأبيض المتوسط كبُعد مهم ضمن اهتمامات المنظمة.

وفي واقع الأمر، كان لمفهوم عدم قابلية التجزئة وعالمية الأمن اللذان طورتهما المنظمة، الأثر الكبير في زيادة الاهتمام بالأحداث التي تحدث في الجوار الجيوسياسي الإقليمي للمنظمة لذلك أفضت كل الجهود إلى اعتماد إعلان بال "Bâle" الوزاري الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 2014 بشأن الشراكة المتوسطية، الذي بات يؤطر ويوجّه أعمال المنظمة، ويساهم في عملية هلسنكي + 40 ويكثّف علاقاتها مع الشركاء (Conseil ministériel، 2014).

ويلاحظ أنّ مسار الشراكة الذي أقامته منظمة التعاون والأمن في أوروبا مع عدد من الدول المتوسطية ارتكز على إيلاء اهتمام خاص لدور الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف متابعة الحوار مع الشركاء، علاوة على إطلاق ما يعرف بشبكة New-Med Track II في روما بتاريخ 18 سبتمبر 2014م وعملية هلسنكي + 40، التي تتعلّق بالشراكة المتوسطية. (Badalassi N, 2013, p. 55-70). وتجدر الإشارة، أنّه بتاريخ 24 أكتوبر 2022م انطلقت في مدينة عمان بالأردن، أعمال المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي لعام 2022 م، الذي عقد على مدى يومين بعنوان "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط: تعزيز الحوار مع شركاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتوسطيين من أجل التعاون"، وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن 57 دولة مشاركة بالمنظمة، وشركائها المتوسطيين والآسيويين العشر، وكانت المناقشة تهدف إلى التدقيق في الفرص والتحديات الأمنية المشتركة في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

خلال المؤتمر تمّ مناقشة العديد من القضايا والمواضيع ومن أبرزها: معالجة التوترات والأزمات الإقليمية في المنطقة، والتعاون بشأن مواضيع تخصّ دور الشباب والتحديات الناجمة عن التغير المناخي والاتجار بالبشر والتمكين الاقتصادي للمرأة، والأمن المشترك في المنطقة المتوسطية، وحماية اللاجئين، إلّا أنّ ما يلاحظ من قصور ضمن هذه الشراكة هو عدم إيلاء الأولوية الأساسية لحلّ كلّ الأزمات الإقليمية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي كانت وستبقى أساس الصراع في المنطقة، وأساس الحل، وأساس تحقيق الأمن والسلام، ورغم ذلك، شكل المؤتمر في حدّ ذاته فرصة لكلّ الأعضاء المشاركين لتقوية

الشراكة بين دول البحر الأبيض المتوسط، من خلال ضرورة التركيز على الجوانب المرتبطة بالأمن في منطقة الشرق الأوسط وحوض المتوسط.

من جهة أخرى، ينبغي التذكير أن الشراكة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أوضحت اليوم تستند على عدد من العناصر الرئيسية، تتمثل في المؤتمر السنوي لشراكة البحر الأبيض المتوسط والاجتماعات الأسبوعية للمجلس الدائم ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري، بالإضافة لبعض الاجتماعات السنوية، كالمنتدى البرلماني للبحر الأبيض المتوسط. ويبقى أن المؤتمر السنوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالبحر الأبيض المتوسط محفل هام لتبادل الأفكار وتعزيز العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل التعاون، بمشاركة المنظمات الدولية والبرلمانيين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية.

الخاتمة:

لقد بينت السنوات التي مرت بأن نجاح الشراكة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك يجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات الشركاء بكل موضوعية وفق رؤية شاملة، كما يبقى ثمة بعض النقائص التي تعيق الشراكة والتي بإمكان المنظمة ان تلعب دورا أكبر لإزالتها مثلما هو الحال مع النزاعات التي طال أمدها في المنطقة، كالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وما يترتب عليه من انتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان، ذلك ما يفرض الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد البناء لتسوية عادلة ومستدامة للقضية الفلسطينية.

من جانب آخر، من المهم إصلاح أساليب عمل هذه الشراكة من أجل تحسين التفاعل مع الشركاء وبناء جسور التعاون المتوازن بشأن المسائل المشتركة ذات الأهمية الخاصة لشركاء البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضا تكييف التعاون والشراكة مع واقع كل بلد وكل منطقة دون إقليمية وليس من منظور قيمي أوروبي مغاير تماما لما هو موجود في الواقع.

1. تُركّز الشراكة المتوسطية على تحقيق الاستقرار في المنطقة المتوسطية من خلال تفعيل آليات التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي - الثقافي، وهي نفس الاهداف التي سعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحقيقها من خلال ادراج المتوسط ضمن أولوياتها؛
2. سعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تعزيز التعاون الاقليمي المتوسطي والتبادل المشترك للمعلومات والخبرات، وفي رؤيتها الاستراتيجية تعتبر الشراكة المتوسطية أداة قوية لتوطيد الأمن والاستقرار المستدام في منطقة المتوسط؛

3. غالبا ما تُركز المنظمة - إن لم يكن دائما - على القضايا التي تُثير اهتماماً أمنياً أوروبياً "التحديات والتهديدات على الأمن الأوروبي" ذات المصدر المتوسطي، متجاهلة الاهتمامات الأمنية لدول الشراكة المتوسطية غير الأوروبية، المسألة التي من شأنها أن تُضعف فاعلية ومصداقية المنظمة مستقبلاً. تظل الاعتبارات القيمية - البراغمية - الثقافية من أبرز العوامل الموجهة لمنطلقات وآليات ومسار تعاظم المنظمة مع المسائل الأمنية المطروحة في المتوسط، المسألة التي تفرض عليها أولوية التنبؤ

الفعل لمضمون الشراكة وتفعيل ميكانيزمات المنظمة في ظل التحديات والتهديدات المطروحة وفق ما تقتضيه الضرورة الأمنية بعيدا عن التمييز بين كل ما له تداعيات أوروبية عن غيرها من الشركاء المتوسطيين.

وأخيرا، ينبغي للشركاء أن يقتنعوا بمنطق الشراكة الحقيقية التي تُحترم فيها وجهات النظر المختلفة والمنطلقات القيمة المتباينة، حتى تسهل عملية بناء التوافقات الضرورية وتعزيز القواسم المشتركة والتوازنات الضرورية، بهدف مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الإحالات والمراجع:

1. Thierry. Tardy .(2009) .L'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe: l'enjeu de la survie. Europe: de Thierry Tardy. De Boeck Supérieur.
2. Bâle Conseil ministériel .Helsinki من 2023، 09 16، تاريخ الاسترداد 12 5-4، 2014 . <https://www.osce.org/odihr/415916>, consultée 16 septembre 2023.
3. CSCE document de Helsinki 1992 .(1992) .Les défis du changement ،09 13، تاريخ الاسترداد 09 13، 2023، من <https://www.osce.org/files/f/documents/f/a/39531.pdf>, consultée 13 septembre 2023.
4. CSCE document de Helsinki 1992. Les défis du changement .(1992) . <https://www.osce.org/files/f/documents/f/a/39531.pdf>, 09 13، تاريخ الاسترداد 09 13، 2023.
5. CSCE document de Helsinki .(1992) .Les défis du changement ،09 13، 2023، من <https://www.osce.org/files/f/documents/f/a/39531.pdf>, consultée 13 septembre 2023.
6. Information sur l'architecture organisationnelle de ،09 13، 2023، (بلا تاريخ). <https://www.osce.org/files/f/documents/9/c/31275.pdf>, consultée 13 septembre 2023.
7. David J. Galbreath, The Organization for Security and Coopération in Europe 2008 Security and Coopération in Europe London The Organization for Security and Coopération in Europe.
8. Europe, la sécurité et la coopération en 1975 Acte Final, Helsinki Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe, Acte Final Helsinki.
9. L'interface Union européenne/OSCE: de l'ère Est-Ouest à l'après-guerre froide 2008 Genève Graduate Institute publications.
10. La prise en compte des grands changements sur la scène internationale 1992.
11. Le Partenariat méditerranéen pour la coopération de l'OSCE 2014.
12. Nicolas Badalassi.
13. Nicolas. Badalassi .(2013) . Les accords d'Helsinki ou le triomphe des conceptions paneuropéennes du général de Gaulle. « Vingtième Siècle.
14. Office for Democratic Institutions and Human Rights .(بلا تاريخ). Where we are <https://www.osce.org/odihr>, 21 Septembre 2022, consultée 13 septembre 2023.

15. Organisationnelle de l'OSCE. (بلا تاريخ). l'architecture organisationnelle de l'OSCE تاريخ. <https://www.osce.org/files/f/documents/9/c/31275.pdf>, consultée le 13 septembre 2023.
16. Yves Ghebali Victor. (1993). La Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe (CSCE) (المجلد) (Graduate Institute Publications). (l'OSCE).
17. جعفر صبرينة. (12 أغسطس، 2021). "التحديات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر". تاريخ الاسترداد 12 سبتمبر، 2023، من مركز أضواء للبحوث والدراسات.
18. ظاهرة الهجرة في المنطقة الأور ومغربية، الحركات والتداعيات 2020 المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد 98-78-07.
19. علي سالم الرشدان عبد الفتاح. (2019). مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير. (علي سالم الرشدان عبد الفتاح، المحرر) دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 116-131.

References:

1. Ja'far Šabrīnah. (12 Aghustus, 2021). "al-tahdīdāt al-Amnīyah al-Jadīdah bālmṭwṣṭ wa-al-bu'd al-istirāṭijī lil-Jazā'ir". Tārīkh al-āstrādād 12 Sibṭambir, 2023, min Markaz Aḍwā' lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt.
2. Zāhirat al-Hijrah fī al-Miṭṭaqah al'wr wmgḥārbyh, alḥrkyāt wāltḍā'yāt 2020 ālmjīlh al-Jazā'irīyah lil-Dirāsāt al-siyāsīyah al'dd07-78-98.
3. 'Alī Sālīm al-Rashdān 'Abd al-Fattāḥ. (2019). Maḥmū al-amn al-'Ālamī fī 'Ālam mutaghayyir. ('Alī Sālīm al-Rashdān 'Abd al-Fattāḥ, al-muḥarrir) Dirāsāt, al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'īyah, § 116-131.